٢٣٨

الفاعل ان يكون ناسخا وهذا لا يقول به كوفي وانما مذهبهم انكار تخفيف ان هذه وما
يقول البصريون ان ان فيه مخففة فحكموا فيه بانها نافية واللام الفارقة عند البصريين
ليست عندهم كذلك بل هي بمعنى الا فاذا قلت ان كان زيد لقائم فمعناه عندهم ما كان
زيد الا قائما هذا تحرير مذهبهم وعبارة المؤلف لا تنطبق عليه فان قلت بشلا في قول
الشاعر شلت يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد شاذ لدخولها على غير
ناسخ قلت ان المفتوحة يلزم فعلها المسبوق المتصرف الذي هي قبله السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف نحو علمت ان سوف يقوم زيد او قد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او حرف النفي
نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة ايحسب ان لن يقدر عليه احد وهذه الحروف تعرف عندهم بحروف التعويض
وانما لزم الاتيان بها ليقع الفرق بين ان المخففة وان الخفيفة بالوضع وهي المصدرية لتشابههما
لفظا وهو ظاهر ومعنى من حيث ان كل واحد يجعل ما بعده بتاويل المصدر ولا لم تدخل
المصدرية على الجملة الاسمية ولا على الفعل غير المتصرف ولم يحتج الى الفرق لعدم اللبس
ولما دخلت كل واحد منهما على الفعل المتصرف احتيج الى الفرق بينهما باحد الحروف المذكورة
وذلك ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل كذا قيل ويرد ان المصدرية تدخل على
لا النافية وتجاوزها الى العمل ولعل الاولى ان يقال لم يؤت بهذه الحروف للفرق
بل لتكون كالعوض من النون الذاهبة بالتخفيف وبقي على المؤلف ان يذكر لو فيما تدخل
الفعل المسبوق كقوله تعالى ان لو نشاء اصبناهم بذنوبهم وندور ترك الفاصل كقوله
علموا ان يامنون فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سؤل ويلزم الفعل السابق كونه من
افعال التحقيق نحو افلا يرون الا يرجع اليهم قولا وعلم ان سيكون منكم او غالب الظن
المنزل منزلة التحقيق نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة وذلك للمناسبة بين الافعال
المذكورة وان الى التحقيق ويلحق بها الكافة من العمل نحو انما يوحى الي انما الهكم اله
واحد ونحو كانما قام زيد ونحو قوله فعطا اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار
الحمار المقيد ونحو ليتما زيد لكنما قام عمرو ومقتضى هذا الكلام ان الكافة تلحق ليت

فيجوز

حروف العطف

فيجوز دخولها على الفعل نحو ليتما قام زيد وجواز هذا ليس بمذهب الجمهور وانما هو مذهب
ابن ابي الربيع وظاهر القزويني واما غيرهما فيقول ان ليت لما الحقت بها لا يذهب عنها اختصاصها
بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد وكذا في مغني اللبيب قال فيه ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء
الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها وروي بالوجهين قول النابغة قالت الا ليتما
هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد وكذا الرابع بقلة نحو انما زيدا قائم وهذا
انما يتمشى على [illegible] كما عرفت الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى للجمع وما لها فيه
تختلف فمنهن الواو للجمع مطلقا وليس هذا بقيد للجمع حتى يكون المعنى انها موضوعة
للجمع المقيد بقيد الاطلاق فيلزم ان يكون استعمالها في جميع مواردها استعمالا
مجازيا ضرورة انها لا تنفك في صورة من الصور الخارجية عن التقييد دون الاطلاق
وانما المراد ان الواو وضعها للجمع غير ملاحظ فيها بقيد معية ولا غيرها وان كانت في
الخارج لا تنفك عن ذلك وفي شرح ابيات الايضاح لابن معون ان ابا الفتح ابن جني
قال لبعض الطلبة ممتحنا له ما الجمع بين قولنا اختصم زيد وعمرو وبين قول الشاعر
لصل لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب فلم يحر جوابا فقال له ابن
جني فقال له الجامع بينهما وضع الشيء في غير موضعه واستعماله على غير اصله وذلك
لان الطريق لكونه ظرفا مختصا لا يستعمل الا بفي ظاهرة فنصبه على اسقاطها استعمال
على غير اصله والمثال الاخر وهو اختصم زيد وعمرو فيه ايضا استعمال الواو على غير اصلها
وذلك انها لا تستعمل الا في المحل المحتمل للمعية وللسبق للاول للثاني والعكس نحو
جاء زيد وعمرو فيحتمل معيتهما في المجيء وسبق زيد لعمرو والعكس وفي مثال الاختصام
انما يحتمل المعية فقط فنفت وضعها بذلك في غير موضعها الاصلي كالبيت قلت الذي
عليه الجمهور ما ذكره المؤلف من ان الواو لمطلق الجمع واستعمالها في مقام المعية باعتبار
مطلق الجمع استعمال لها فيما وضعت له وكذا في المقامين الاخرين فلا ينافي ما قال
ابن جني والله اعلم والفاء للجمع بتعقيب اي مع تعقيب وهو كون الثاني بعقب الاول

Copyright © King Saud University